المنهج المعياري وأثره في الدراسات النحوية

"دراسة وصفية"

إعداد

د/ ريهان عبدالمحسن محمد منصور
أستاذ النحو والصرف المساعد
كلية العلوم والآداب بخميس مشيط
جامعة الملك خالد

ملخص البحث

لقد عكفت على دراسة كتب النحو سنوات طوال، وكلما قرأت كتابا في النحو خرجت منه بأفكار جديدة، منها فكرة هذا البحث، وهي أثر المنهج المعياري في الدراسات النحوية، فلاشك أنَّ تعليمُ اللُّغَةِ العربيّةِ قد ارتبط بالمنهج الوصفي ارتباطا وثيقا، إذ ظلّ تقديمه للمتعلّم، خاصة بالمراحل الأولى، شديد الارتباط بالعلوم النظرية الوصفية، وقد تخلّت معظم العلوم عن المنهج الوصفي، ومضت إلى ما هو أجدى منه، مع استصحاب ما هو مفيد فيها .

وقد ابتدأت هذه الدراسة بعرض مبسط لارتباط اللغة العربية وخاصة النحو بالمنهج الوصفي، ثم إبراز بعض العقبات التي تحول دون تدريس اللغة العربية ومحولات النحاة قديما في تسهيل القواعد النحوية، ثم الانتقال إلى الحديث عن تدريس اللغات الحديثة والحاجة إلى منهج منتظم في تدريسها

وقد قسمت بحثي هذا إلى أربعة مباحث:

أما المبحث الأول فقد تناولت فيه تعريفا للمنهج المعياري وعمل دراسة سريعة عن أهم خصائصه وأثره في النحو العربي .

وأما المبحث الثاني: فقد تناولت فيه أسس المنهج المعياري: كالقياس، والتعليل، وإغفال الزمان والمكان.

والمبحث الثالث: تناولت فيه أهمية استخدام المنهج المعياري عند النحاة وأسبابه.

والمبحث الرابع: تناولت فيه بعض مظاهر المنهج المعياري في علم النحو.

ثم عقبت ذلك بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

والله أسأل التوفيق والسداد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلام- وبعد.

فقد ارتبطَ تعليمُ اللُّغَةِ العربيّةِ وخاصة النحو العربي بالمنهج الوصفي، إذ ظلّ تقديمه للمتعلّم، خاصة بالمراحل الأولى، شديد الارتباط بالعلوم النظرية الوصفية التي سبقت وتزامنت مع نشأة علم النحو منذ أكثر من قرون مضت، وقد أُلِّفتْ في ضوء ذلك المنهج الوصفي الكتب العديدة المتقدمة في النحو، وقِس على ذلك تناول الموضوعات وتأليف الكتب لاحقاً وطرائق تقديمها للمتعلِّمين، وأساليب قياسها وتقويمها، وقد تخلّت معظم العلوم، حتى القواعد في اللغات الأخرى عن المنهج الوصفي، ومضت إلى ما هو أجدى منه، مع استصحاب ما هو مفيد فيها

وتعد قواعدُ اللغةِ العربية العمود الفقريَّ بالنسبة لمادة اللغة العربيّة، ذلك أنّ جميع فروع اللغة يتوسَّل إلى فهمها بالقواعدِ، التي تقوِّمُ ألسنة المتكلّمين، وتعصمهم من الخطأ في الكلام والكتابة، وتُعودهم دقّة الأساليب، وتنمّي ثروتهم اللغويّة، وتصقل مواهبهم وأذواقهم. كما أنَّ تدريسَ قواعدِ اللغة العربيةِ يُعدُّ من أصعب المشاكل التربويّة التي لازمتْ الدّرسَ اللغويَّ العربيَّ منذ بزوغه، عند بداية التقعيد للغة العربية، ومنذ أن خالط العربُ غيرهم من الأقوام، وأخذ اللحن يتسرّب إلى اللغة العربيّة.

وقد جرت محاولات عديدة، قديماً وحديثاً، لتسهيل النحو وتيسير قواعده للمتعلّمين، ومن أشهر تلك المحاولات محاولة ابن مضاء القرطبي، في كتابه الرّدُّ على النحاة، ثم توالت الدعوات إلى التيسير إلى أن وصلت يومنا هذا.

إنّ القواعد النحويّة لا تزال تُشَكِّلُ عقبةً كأداء في تعليم اللغة العربية لأبنائها، ولغيرهم مما يدعو إلى تعميق البحث في جوانب تدريسها بعد أن تبيّن لمعظم الخبراء والمهتمين بتعليم اللغة العربية أن المشكلة ليست في اللغة العربية ذاتها بقدر ما هي في المنهج المتبع في التأليف والتدريس.

وفي تدريس اللغات الحديثة كانت الحاجةُ إلى وجود منهجٍ منتظم في اختيارِ القواعدِ لأغراضِ التدريسِ من الأولويات بالنسبة إلى علماء اللغة التطبيقيين، منذ عشرينات القرن الميلادي الماضي، وذلك بالنظر إلى القدر الكبير من التراكيب النحوية في أيِّ كتابٍ من كتب النحو، وقد جرت عدةُ محاولات لتطوير قوائم تُعنى بالتراكيب والقواعد الأساسيّة لغرض تدريس القواعد.

ولا شك أن اختيارُ التراكيبِ النّحويّةِ في اللغةِ يجرى في أغلب الأحيان بناءً على المنهج المستخدم، ومن ثَمْ فإنَّ هناك تبايناً كبيراً في المنهجين الوصفي والمعياري .

المنهج المعياري وأثره في الدراسات النحوية

ويتضمن هذا البحث أربعة مباحث:

المبحث الأول: (المنهج المعياري تعريفا ودراسة)

المبحث الثاني: أسس المنهج المعياري

١- القياس

٢- التعليل

٣- إغفال الزمان والمكان.

المبحث الثالث: أهمية استخدام المنهج المعياري عند النحاة وأسبابه.

المبحث الرابع: بعض مظاهر المنهج المعياري في علم النحو.

المبحث الأول

(المنهج المعياري تعريفا ودراسة)

فلا شك أن المنهج المعياري يختلف شكلا وقالبا عن المنهج الوصفي؛ حيث يقوم على فرض القاعدة؛ أي يبدأ بالكليات وينتهي إلي الجزئيات، بعد أخذه القاعدة من استقراء المادة اللغوية. فالمنهج المعياري يعتمد القاعدة أساساً، ويتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها بإحكام شتى التأويلات، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة إن لم يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً أو مستغرباً .

و" اللغة المعيارية "standard language هي ذلك المستوى الكلامي الذي له صفة رسمية، والذي يستعمله المتعلمون تعليماً راقياً، وغالباً ما تكون اللغة المعيارية في أول الأمر لهجة محلية تنال شيئاً من التمجيد أو التقدير ويعترف بها كلغة رسمية لسبب من الأسباب، كأن تكون لهجة منطقة من البلد اتخذت

مقراً للحكم، أو لهجة مجموعة من الناس أصبح لهم سيطرة عسكرية، أو لهجة منطقة لها زعامة أدبية " [١]

فالمعيارية بهذا المفهوم هي اللهجة المفضلة التي تتخذ مقياساً للبلاغة والفصاحة، كتفضيل لهجة قريش على سائر اللهجات العربية الأخرى لأسباب دينية وسياسية، ثم تكون هذه اللهجة المفضلة نواة للمنهج المعياري وتتخذ قواعدها معياراً للصحة والخطأ .

وبتعبير أدق إن معيار الصحة وعدمها في ضبط قواعد اللغة هي مستمدة من المصدر الأول القرآن الكريم الذي نزل بلهجة قريش وأدبها من شعر ونثر، وتكلم بها رسولنا الكريم في أحاديثه الشريفة التي يهدف الباحث اللغوي العربي خدمة لغة القرآن الكريم، وأحاديث نبينا الكريم .

المبحث الثاني

(أسس المنهج المعياري)

١- **القياس:** وهو أن تقيس ظاهرة ما على ظاهرة أخرى متمثلة في النص[١] كما سبق في باب الأصول فصّل القياس، ويعد الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية واطرداها.[٢]

وأمثلته كثيرة منها: باب: ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلي أصله.

نجد في هذا الباب أن (ما) النافية من الحروف غير المختصة، ومن ثم فحقها تبعاً للأصل أن تكون مهملة[٣]، أي لا تعمل عمل ليس في رفع الاسم الأول، ونصب الاسم الثاني، وهذا هو القياس، وذلك؛ لأنها ليست بفعل، ولا يكون فيها إضمار، وبناء على هذا فإنها غير عاملة عند بني تميم" وبنو تميم يجرونها مجري ما وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس "ما" كـ"ليس"[٤].

أما أهل الحجاز فيلحقونها بـ " ليس" في العمل؛ لشبهها إياها في المعنى:" وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ " ليس " إذ كان معناها كمعناها " [٥].

ومثل ذلك قوله عز وجل:(ما هذا بشراً)[١] في لغة أهل الحجاز[٢] وبهذا هي تعد فرعاً على ليس في العمل؛ ولذلك فهي أقل تصرفاً منها فيه، فيبطل

عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو:(ما ذاهبٌ محمدٌ)، أو نقض نفيها بـ(إلا) نحو:(ما محمدٌ إلا ذاهبٌ).

وقياس الحجازيين هنا يشوبه النقص كما يرى سيبويه، إذ إنهم فطنوا إلي المعني، ولم يلتفتوا إلي أنه لابد، لما يعمل الرفع والنصب متوالين أن يكون فعلاً يصح الإضمار فيه على حد تعبير د.شوقي ضيف[٣]، والقياس كما سبق لا يكون إلا على ما تكلم به العرب، وأما الشاذ المنكر فلا يقاس عليه.

٢- **التعليل:** وهو سمة من سمات المعيارية، وهذا التعليل من تصورات العالم أو الباحث، ولم يجزم بتصورها من الناطقين بهذه اللغة حين نطقوا بها [٤]. وتكثر التعليلات في الدراسة النحوية سواء للقواعد المطردة، أو للأمثلة الشاذة. يقول سيبويه في فواتح كتابه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً "[٥]، فهو" لا يعلل فقط لما كثر على ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة دون علة "[٦].

وهذه التعليلات تطالعنا في أول صفحات الكتاب فنراه حين يتحدث عن باب مجارى أواخر الكلم في العربية، يصرح بأن العامل[٧]، وراء وجود

الحركة الإعرابية، يقول: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارّ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل " (١).

ويمضي سيبويه في تعليلاته، فهو يعلل لعدم جزم الأسماء؛ لتمكنها، وللحاق التنوين بها، ويعلل لعدم جر الفعل المضارع وذلك؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال، ويعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه، وذلك بدلالة دخول اللام المفتوحة عليه (لام الابتداء) فهذه اللام من خصائص الأسماء، والأسماء معربة، فلما صح دخولها على الفعل المضارع، كان ذلك دليل على شبهه باسم الفاعل ولذلك أعرب، وكذلك يشبه الفعل المضارع الأسماء في دخول السين وسوف عليه للدلالة على الاستقبال، تماماً كدخول الألف واللام على الاسم ليصبح معرفة، فالمضارع والاسم يقبلان صفة في أولهما تضيف معناً نحوياً.(٢)

ويمضي سيبويه ليقول:" إن هذه الأفعال ليست بأسماء، ويعلل ذلك بقوله: " إنها ليست بأسماء إنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً "(٣).

فنلاحظ أن تعليله يسير، يحكمه الذوق والاستعمال . وهو يعلل لعدم تسكين آخر فَعَلَ بقوله: " ولم يسكنوا آخر فَعَل، لأن فيها بعض ما في المضارعة؛

تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب " [١].

أي "أن الفعل الماضي إنما حرك آخره لوجود شبه قليل بينه وبين الاسم الذي حركه تمكنه كما حرك المضارع شبهه " [٢].

وما زلنا في هذا الباب نسير مع سيبويه في تعليلاته، فهو يرى أن علة دخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلاً عن غيرها من الأفعال بسبب خفته وثقلها يقول: " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي بالأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً؛ والاسم قد يستغنى عن الفعل، وتقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا" [٣].

يعنى ذلك أن المصادر أصل الأفعال، ولذا كانت في الرتبة؛ فالأفعال مشتقة من المصادر؛ لذلك فالفعل لابد له من الاسم، ولكن الاسم قد يستغنى عن الفعل"[٤].

وبعد فرغم حفاوة هذا الباب بالعلل المفرطة؛ فقد اقتصرت على ذكر ما تقدم؛ خشية الإطالة .

وحسبنا القول:إن هذه التعليلات يسيرة سهلة، نتيجة النشاط العقلي، والاجتهاد الشخصي، يحكمها الذوق والاستعمال؛ ولا تتم عن تصورات فلسفية، ولم تبلغ مستوى التقعيد إلا بعد أن " نضح النحو حتى احترق على أيدى المتأخرين وبتأثير ثقافتهم"(١).

٣- الزمان والمكان: لم يتقيد النحاة القدامى على رأسهم " سيبويه بوحدة الزمان والمكان، فقد نقل عن شعراء كثيرين عاشوا في أزمنة مختلفة، وأمكنة مختلفة " (٢).

أما القبائل التي نقل عنها فهي الحجاز، وتميم، وأسد، هذيل، كنانة، طيء، ربيعة، أي نقل عن لهجات متعددة، وهذا مالا يتطلبه الباحث الوصفي الذي يعد مدار بحث لهجة واحدة، في زمن معين، ومكان معين .

أما عن الشعراء الذين استشهد بشعرهم، فيمتدون على مدار ثلاث مائة عام أي علي امتداد عصور الاحتجاج، ومن هؤلاء الشعراء: امرؤ القيس(٣)، الأعشى، لبيد، زهير، طرفة، حاتم الطائي، الفرزدق، الأخطل، جميل.

وبالتالي فإن الاستشهاد بكلام العرب المنظوم والمنثور، من هذه القبائل المختلفة، وعلى مدار ثلاثة قرون من الزمان، يجعل هناك خلطاً في القواعد ويتبعه اضطراب.

المبحث الثالث

(أهمية استخدام المنهج المعياري عند النحاة وأسبابه)

لعل هناك أسباب دعت النحاة إلى اللجوء إلى استخدام المنهج المعياري منها:

١- الهدف التعليمي لعلم النحو:

لعلنا قد لاحظنا كيف نشأ النحو العربي نشأة وصفية باعتماد الاستقراء، ولكن بعد حين من الزمن جنح النحاة به صوب المعيارية بعد أن وضعوا القواعد والأصول وتوقفوا عن استقراء المادة اللغوية المستجدة فبرزت اللغة الرسمية ممثلة بهذا النحو، واعتبرت مقاييسه وقواعده فيصلاً في الصحة والخطأ، ولما كان الهدف منصباً في الغالب على تعليم الناشئة، وغيرهم من المثقفين والمتخصصين رأيناهم يتجهون بالنحو وجهة تعليمية، والتعليمية أداة المعيارية إذ بواسطتها يمكن المحافظة على المستوى الصوابي المعياري للغة، ثم تسرب هذا المنهج شيئاً فشيئاً – تساعده عوامل أخرى- سنذكرها بعد قليل – إلى علم النحو على مستوى التخصص البحث.

" إن العناية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً . . ." (١)

٢- تأثر النحو العربي بالمنطق:

ولم يكن الغرض التعليمي سبباً وحيداً في معيارية علم النحو، بل إن هناك أسبابا أخرى أهمها تأثر النحو العربي بالمنطق. والمنطق الذي نعنيه هو منطق أرسطو الذي أجزم كثير من الباحثين بتأثيره في الدراسات اللغوية الأولى، وهذا المنطق يعنى بالصورة أكثر من عنايته بالمادة كما قيل:"ودرس اللغة ينبغي أن يركز على المادة لا على الصورة، وتأثير المنطق على النحو تبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو " (١).

وعناية المنطق الأرسطي بالصورة أو الشكل جاءت لاهتمامه بالطبيعة الثابتة أو(الأنواع) من حيث ماهيتها الأزلية، ونرى أن تعريف الأشياء وفقاً لهذا المفهوم قد تأثر به النحو العربي من حيث تعريف القضايا الكلية النحوية كأبواب الاسم والفعل والحرف والمبتدأ والخبر ...إلخ، وكانت المعيارية نتيجة لمقدمة منطقية أرسطية هي النظرة إلي الطبيعة – بما فيها من أنواع وأشياء – نظرة ثابتة لا تتغير.

ومن آثار المنطق في الدراسة اللغوية النحوية عند العرب القول بالقياس والبرهان والعلل. فقد شغل النحاة، ولاسيما في القرن الرابع الهجري وما تلاه بهذه المبادئ واعتبروها أصولاً للنحو، حتى إن الزجاجي رد على الذين اتبعوا سيبويه في تقسيم الكلام إلي اسم وفعل وحرف تقليداً من غير برهان ولا حجة؛ قائلاً:".... فإذا كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة، فأنتم في

عمياء وشبهة، فما دعاكم إلي قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج " [١].

فالأصل عند الزجاجي هو القياس المبني على البرهان والحجة لا الاستقراء المبني على وصف ما تكلمت به العرب، فلو وقع عنده شيء لم تتكلم به العرب قاسه على شيء تكلمت به وضح ذلك عنده، وإن كان زعم سيبويه وأتباعه في تقسيم الكلمة إلي اسم وفعل وحرف قائماً على فكر منطقي وربما جاء متأثراً – ولو بصورة غير مباشرة – بتقسيم أرسطو الكلمة إلي هذه الأقسام الثلاثة، ولو دققنا النظر نجد أن فيها أشياء أكثر لا تدخل ضمن التقسيمات الثلاثة للكلمة إلا بشيء من التأويل، لذلك أولو نعوتاً مختلفة، كأن يقولوا هذا اسم وفعل، وهذا حرف مشبه بالفعل، وذاك فعل جامد لأنه لم يخضع للاشتقاق الزمني الثلاثي، وهناك تقسيمات كثيرة سنذكرها في بابها بالتفصيل منها تقسيماتهم للإشارة والضمائر باختلاف عددها وأنواعها .

وقد حاول الزجاجي أن يجعل علل النحو(عللاً لغوية)، بأن يعطيها صفة لغوية لا منطقية باعتبارها عللاً ليست موجبة، قال:

" أقول أولاً إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليس كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق " [٢].

ثم يقسم علل النحو إلي علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فيعود بذلك إلي المنطق من حيث بدأ، ولاسيما في القسم الثالث، وإليك بعض ما قاله:

" فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلي تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعناه بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك. وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم "(١).

وحاول ابن جنّي أن يفعل ما فعله الزجاجي إلا انه كان في عبارته ألصق بالمنطق من عبارة الزجاجي، وقارن بين العلل النحوية والفقهية ونسبتهما إلي علل المنطق، وهو دليل على مدى التأثير الذي تركه منطق أرسطو في محل الدراسات الإسلامية في القرن الرابع الهجري . قال في موضع مؤكداً نسبة علل النحو إلي علل المنطق: " اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلي علل المنطقيين، منها إلي علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس؛ وليس كذلك حديث علل الفقه ..... " (٢).

على حين نفي في موضع آخر أن تكون العلل النحوية في سمت العلل المنطقية، حيث قال:".... إنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية .... " (٣).

ومن مظاهر إيغالهم في العلل ما دعوه بالعلل الثواني والثوالث التي رفضها ابن مضاء كما لاحظنا ذلك في باب العامل، وهي تتمة للقاعدة المنطقية القائلة بوجوب علة لكل معلول، فإذا فهمت الأولى فلابد لها من ثانية، وإذا فهمت الثانية فلابد لها من ثالثة، وهكذا حتى يتحول الدرس النحوي إلي مجموعة من الافتراضات التدريجية لقاعدة العلة والمعلول . وتوجد شواهد كثيرة على ما أقول في كتب النحو، ونكتفي بمثال واحد نقله ابن جنِّي عن الزجاج، قال: " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؛ قيل: الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون ..... " (١).

٣- وهو ما أراه السبب الأول لمعيارية علم النحو، وهو طبيعة علم النحو العلمية المتصلة بالفعل، فمن أهم آثار العقل في إثبات قواعد علم النحو اتباع المنهج المعياري في درس نحو اللغة.

وكأنهم بذلك يضعون قواعد عامة لعلوم الطبيعة والرياضيات.

المبحث الرابع

(بعض مظاهر المنهج المعياري في علم النحو)

يمكن أن نستدل ببعض المظاهر على تطبيق المنهج المعياري في الدرس النحوي، وهي مظاهر مرتبطة وأصول اعتمدها النحاة واللغويون في توجيه أفكارهم وجدلهم، وتتلخص فيما يلي:

الأخذ من بعض القبائل واللهجات وترك قبائل ولهجات أخرى، وبخاصة ما يتعلق بالمفردات، والتركيب. وأكثر القبائل الذين أخذ عنهم قيس، وتميم، وأسد . تليهم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين [١].

إدخال بعض المناهج التي عرفت التقسيم والتحديد على البحث اللغوي، منها منهج علوم الحديث في بعض اصطلاحاته كالضعيف والمنكر والمتروك، حيث عرف الضعيف من الكلام بأنه " ما انحط عن درجة الفصيح، والمنكر أضعف منه وأقل استعمالاً بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه، والمتروك: ما كان قديماً من اللغات ثم ترك واستعمل غيره ..." [٢].

تقسيم الكلام – من حيث الاستعمال – إلي مطرد وشاذ، قال أبو علي الفارسي: هذا باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم: " اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في لقياس، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، وشاذ عنهما "[٣].

التقدير الافتراضي: نعنى بهما تقدير جمل وافتراضها على أساس توجيه الكلمات المتضمنة فيه توجيهاً إعرابياً تفقد بموجبه الجملة أو الجمل تكافؤها الدلالي فتخرج من حيز المعقول المفهوم إلي حيز اللامعقول واللامفهوم، فتستحيل بذلك أنماطاً من الكلمات رتبت ترتيبًا متعمدًا لغرض الإعراب فتختلط على أذهان السامعين، وفي كتب النحو أمثلة كثيرة على التقدير والافتراض نذكر منها مثالاً للاستدلال:

١- "....تقول: ما أعجب شيءٌ شيئاً إعجابَ زيد ركوب الفرس عمرو: فنصبت (إعجاباً) بالمصدر، وأضفت إلي زيد؛ فالتقدير: ما أعجب شيء شيئاً كما أعجب زيداً أن ركب الفرس وعمرو، لأنك أضفت الركوب إلي الفرس، و(الفرس) مفعول، لأن عمروا ركبه، و(زيدٌ) المفعول، لأنَّ الركوب أعجبه"[١].

٢- استعمال بعض القضايا في الشعر مخالفة للقواعد التي مررها النحاة. كالضرورات الشعرية المعروفة من جر الساكن وتسهيل الهمز أو همز الكلمة ونحوهما، وبعض هذه القضايا لها علاقة بتركيب الكلام، ومن امثلة ذلك قول سيبويه[٢]

٣- " ... ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى(بدلك) ولا يكون اسماً إلا في الشعر، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير) . قال الشاعر: ولا ينطق

الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منا ولا من سوائنا [١]

وقال الآخر:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها لسوائكا [٢]

وبعد توضيح المنهج الوصفي في الدرس النحوي، والمنهج المعياري الذي هو من أكبر الأثر العقلي في وضع قواعد علم النحو . أريد أن أهون من نقد المحدثين على المنهج المعياري في دراسة علم النحو، ووجوب الأخذ بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة وقواعدها فأقول .

إن علم النحو قد أخذ بالمنهجية معاً بدأ بالمنهج الوصفي في تجميع المادة اللغوية واستقرائها، ونظم قواعد هذه المادة ووضع لها الضوابط، والتعليلات التي تثبت علميتها باستخدام المنهج المعياري، لتيسر تعليمه على مدى العصور .

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لنا طريق العلم، ورزقنا من يرشدنا للصواب من أساتذة أجلاء، ووفقنا- سبحانه - لإنجاز هذا البحث، وبعد، فإن لكل غرس نافع ثمرة، وثمار هذا العمل أوجزها في نقاط، وهي:

- أن البحث في المنهج يعد محاولة لتيسير النحو، من تأليف الكتب وعرض القاعدة، وكيفية تطبيقها.
- أن المنهج الوصفي قد سبق المنهج المعياري الذي يحلل ويصف الواقع اللغوي مع قليل من التعليل والقياس والتوجيه .
- أن المنهج المعياري يعتمد على أسس تناسب العملية التعليمية منها: القياس، والتعليل، إغفال الزمان والمكان.
- أن من أسباب أخذ النحاة بالمنهج المعياري: الهدف التعليمي، والتأثر بالمنطق.
- أن مظاهر الأخذ بالمنهج المعياري قد تعددت منذ جمع المادة اللغوية حتى طريقة تطبيق القاعدة.

الهوامش:

١. أسس علم اللغة. د: أحمد مختار عمر/صـ١٣٨/عالم الكتب /ط٨/ ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢. الكتاب بين المعيارية والوصفية . د: احمد ياقوت / صـ٦٩ / دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية / ط١٩٨٩ م.

٣. المدارس النحوية د: شوقي ضيف صـ٨٧ (دار المعارف بمصر/ ط٢ / ١٩٦٨م)

٤. القياس في النحو . د: منى إلياس صـ٤٢ / دار لفكر – دمشق / ط١ / ١٩٨٥م .

٥. الكتاب لسيبويه ١/٥٧ . ت: عبد السلام هارون

٦. الكتاب ١/٥٧

٧. سورة يوسف آية (٣١)

٨. الكتاب ١/٥٩

٩. ينظر: المدارس النحوية صـ٨٩

١٠. الكتاب بين المعيارية والوصفية . د/أحمد ياقوت . صـ٥٨-٥٩

١١. الكتاب ١/٣٣

١٢. المدارس النحوية . د/شوقي ضيف صـ٨٢

١٣. كما سبق توضيحه صـ أنها فكرة إسلامية فلا يوجد شئ دون موجد

١٤. الكتاب صـ١/١٣

١٥. دروس في المذاهب النحوية د/عبده ألراجحي صـ١٨،٢١ (دار

المعارف الجامعية، الإسكندرية، د . ط – ١٩٨٨م)

١٦. الكتاب ١/١٤

١٧. الكتاب ١/١٦

١٨. في التطور اللغوي . د/عبد الصبور شاهين صـ٢٠١ (مكتبة الشباب – المنيرة، د . ط –١٩٩١م)

١٩. الكتاب ١/٢١، ٢٢

٢٠. المدارس النحوية صـ٥٨

٢١. في التطور اللغوي . د/ عبد الصبور شاهين صـ١٩٦ .

٢٢. الكتاب بين المعيارية والوصفية . د/ أحمد ياقوت صـ٣٧ .

٢٣. هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى واسمه صندج، من بنى آكل المرار، أشهر شعراء العرب، ولد فى نجد سنة ٥٢٠ م وقيل ٥٠٠ م وتوفى سنة ٥٤٠ م، ينظر: الأعلام ٢/١١ .

٢٤. العربية معناها ومبناها صـ١٣

٢٥. النحو العربي والدرس الحديث . د/ عبده الراجحى صـ٦١

٢٦. الإيضاح في علل النحو . مازن المبارك صـ ٤٠- ٤١

٢٧. الإيضاح في علل النحو صـ ٤٣

٢٨. الإيضاح في علل النحو صـ٦٤

٢٩. الخصائص ت: محمد على النجار – ١/٤٨

٣٠. الخصائص ١/٥٣

٣١. الخصائص ١/٤٩

٣٢. المزهر للسيوطي: ١/٢١١، ٢١٢ . ت: محمد أحمد جاد المولى وآخرين (مطبعة الحلبي، القاهرة)

٣٣. المزهر ١/٢١٤

٣٤. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي . تحقيق: على جابر المنصوري صـ ١٠١(مطبعة الجامعة – بغداد – ١٩٨٠م)

٣٥. المقتضب . للمبرد . ت: محمد عبد الخالق عضيمة صـ١/١٦

٣٦. الكتاب ١/٢٠٣

٣٧. البيت: من الطويل للمرار بن سلامة العجلي، ويروى:

٣٨. ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

٣٩. والشاهد في قوله:" من سوائنا " حيث خرجت " سواء " عن الظرفية واعتبرت اسماً جر بحرف الجر، وهذا عند سيبويه من ضرورات الشعر.(شرح أبيات سيبويه ١/٤٢٤، الإنصاف١/٢٩٤، شرح التسهيل٢/٣١٦، الأضداد لأبي الطيب:٢٣٤، شرح الأشموني١/٤٠٢، المقاصد النحوية ٣/١٢٦)

٤٠. البيت: من الطويل للأعشى في ديوانه: ١٣٦، برواية " جلّ " مكان " جو " .

٤١. اللغة: التجانف: الانحراف، الجو: ما انخفض من الأرض، والهواء، ويروى: قصدت مكان " عدلت ".

٤٢. معنى البيت: تنحرف ناقتي عن أرض اليمامة، وهي لا تنوي الاتجاه لغيرك. والشاهد في قوله: " لسوائكا " حيث جاء بـ " سواء " مجرورة بحرف الجر " اللام " وهذا عند سيبويه من الضرورة .(المقصور والممدود للقالي: ١٨٣ أحمد عبد المجيد هريدي (مكتبة الخانجي القاهرة ط ١٤١٩

هـ - ١٩٩٩ م)، أمالي ابن الشجري: ٣٧٢/٢، ٥٨٢ .

٤٣. الإنصاف: ٢٩٥/١، شرح المفصل: ٨٤/٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٣١٩/١ شرح الرضى على الكافية: ١٣٣/٢،الصاحبى فى فقة اللغة وسنن العرب لأحمد ابن فارس ١٥٤،حققه وقدم له /مصطفى الشويمى (منشورات مؤسسة بدران - الطبعة الأولى ١٩٦٣ م) .

المراجع

١. الأعلام لخير الدين الزركلى (دار العلم للملايين، بيروت، طـ٤ ١٩٧٩ م)
٢. أمالى، ابن الشجرى تحقيق د . محمود محمد الطناحى (مطبعة المدنى – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.
٣. الأمالي. للقالي/مطبعة دار الكتب/ط٢/سنة ١٩٢٦م.
٤. أوضح المسالك. لابن هشام / دار الفكر للطباعة والنشر / بيروت – لبنان (١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف. للأنباري. تحقيق د: محمد محي الدين عبد الحميد / دار الفكر.
٦. الإيضاح في علل النحو. للزجاج. تحقيق د: مازن المبارك
٧. (دار النفائس – بيروت، ط٣، سنة ١٩٧٩م.)
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك / المكتبة الكبرى .
٩. الخصائص لابن جنى، تحقيق، محمد على النجار، دار الكتب المصرية .
١٠. شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . ت: محمد محي الدين عبد الحميد (دار الكتاب العربي / بيروت / ط١ . ١٩٥٥م)
١١. شرح الكافية . للرضي (دار الكتب العلمية)
١٢. شرح المفصل . لابن يعيش (موفق الدين) عالم الكتب / بيروت – لبنان . ودار الطباعة / مصر . و الطبعة المنبرية – القاهرة .
١٣. شرح تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوى المختون . (طـ١، دار هجر للطباعة والنشر؛ ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ)

١٤. الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب لأحمد ابن فارس، حققه وقدم له /مصطفى الشويمى-(منشورات مؤسسة بدران – الطبعة الأولى ١٩٦٣ م) .

١٥. الكتاب، عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للتأليف والنشر .

١٦. الكتاب بين المعيارية والوصفية . د: احمد ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٨٩ م.

١٧. اللغة معناها ومبناها . د/ تمام حسان / دار الثقافة / الدار البيضاء / المغرب . سنة ١٩٩٤م.

١٨. اللغة بين المعيارية والوصفية . د/ تمام حسان / دار الثقافة / الدار البيضاء / المغرب (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م) .

١٩. المدارس النحوية، شوقي ضيف،(دار المعارف بمصر ط٢، سنة ١٩٦٨).

٢٠. المزهر . للسيوطي . تحقيق:محمد جاد المولى/ط (دار التراث ١٩٥٨م، دار إحياء الكتب العربية)

٢١. المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي . تحقيق: على جابر المنصوري (مطبعة الجامعة – بغداد – ١٩٨٠م)

٢٢. المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر ببيروت – الطبعة الأولى .

٢٣. المقتضب. للمبرد. تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / بيروت .

٢٤. المقصور والممدود للقالى تحقيق /أحمد عبد المجيد هريدي (مكتبة الخانجي القاهرة ط ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)

٢٥. مناهج البحث في اللغة . د: تمام حسان (دار الثقافة – الدار البيضاء، ط٢ سنة ١٣٩٤ – ١٩٧٤م)

٢٦. مناهج الدرس النحو العربي في العالم العربي في القرن العشرين . د/ عطا موسى / الجامعة الأردنية / عمان / الأردن . ١٩٩٢م .

٢٧. النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج) د. / عبده الراجحى (دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٩)